

عنوان المقال: إسهامات جمعية العلماء المسلمين
الجزائريين في الدفاع عن العدالة الاجتماعية من
خلال مجلة الشَّهاب (1931-1939)

الكاتب: ط.د/ كوثر هاشم
جامعة الشَّهيد حمَّه لخضر / الوادي

البريد الإلكتروني: hachem-kaouthar@univ-eloued.dz

تاريخ الأرسال: 2019/02/12 تاريخ القبول: 2019/02/26 تاريخ النشر: 2019/03/28

إسهامات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الدفاع عن العدالة الاجتماعية من
خلال مجلة الشَّهاب (1931-1939)

الملخص بالعربية:

تتطرق هذه الدراسة لمساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحراك الاجتماعي الوطني إبان الفترة الاستعمارية، ودورها في الدفاع عن قضايا الجزائريين في بعدها الاجتماعي والاقتصادي، على غرار الجانب الثقافي والديني والسياسي، خاصة مسألة العدالة الاجتماعية، التي تعدّ من أسس القيم الإنسانية التي افتقدها المجتمع الجزائري بسبب النظام الاستعماريّ الشرس منذ 1830، وبفعل تزايد وتيرة نموّ الوعي في الأوساط الجزائرية، أصبحت هذه الأخيرة تنشُد تحقيق العدل في جميع المجالات، باعتباره ركيزة أساسية من ركائز الإصلاح والتغيير الإيجابي لأوضاعهم، وهو ما تبنته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في نضالها ضدّ السياسات الفرنسية المختلفة، والذي سيكون موضوع بحثنا هذا، وذلك بالوقوف على ما تضمّنته مجلة الشَّهاب بين سنتي 1931-1939، والتي تعتبر إحدى أهمّ المصادر التي تكتنز بين طياتها الرّخم الهائل من تاريخ الجمعية ومسار مقاومتها العام.

كلمات مفتاحية: الحركة الإصلاحية - العدالة الاجتماعية - المجتمع الجزائري - الأندجينا - المساواة - النضال العمالي

Abstract :

This study deals with the contribution of the Association of Algerian Muslim Scholars in the national social movement during the colonial period and its

role in defending the Algerian issues in its social and economic dimension, such as the cultural, religious and political aspects, especially the issue of social justice, which is one of the highest human values that Algerian society has missed. The fierce colonial system since 1830, and the growing pace of awareness in Algerian circles, the latter sought to achieve justice in all areas, as a cornerstone of reform and positive change for the Which was adopted by the Association of Algerian Muslim Scholars in its struggle against various French policies, which will be the subject of our research, by taking into account the contents of Al-Shehab Magazine between the years 1931-1939, which is one of the most important sources that combine the enormous momentum of the history of the Assembly and the path General resistance.

Key Words: Reform movement - Social justice - Algerian society - Andijina - equality - Labor struggle.

مقدمة :

شكّلت العديد من قضايا المجتمع الجزائري هاجسا مؤرقا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والذي أخذ حيّزا هامًا من تفكيرها واهتماماتها، وقد أدركت في وقت مبكر حاجته للتغيير والإصلاح والنهوض خاصة مع الغبن والمعاناة التي كان يقاسمها في شتى مجالات الحياة، التي تمخّضت أساسا عن الممارسات الاستعمارية الفرنسية التي قامت على العنصرية والظلم، فكرست الفقر، والجوع، والإجحاف، والتهميش، والإقصاء للعنصر الجزائري المسلم صاحب الأرض والحق، لصالح العنصر الأوربي الدّخيل.

ولمّا كان هدف الجمعية ترقية المجتمع الجزائري، وإصلاحه والمحافظة على هويّته ووجوده، سعت جاهدة للمطالبة بحقوقه، وعملت من أجل إرساء

العدالة الاجتماعية، وسخّرت لذلك مختلف الوسائل، وأبرزها صحافتها كالمنتقد والشريعة والصراط والبصائر، والشهاب التي أسهمت بشكل جليّ في إصلاح الفرد الجزائري، والارتقاء بأوضاعه، وإعداده إعداداً يليق بدوره المنتظر، لخوض معركة التحرّر والاستقلال.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف إبراز جانب آخر من جوانب مشروع جمعية العلماء الإصلاحي الذي مسّ مختلف مشاكل الجزائريين، وراعت من خلاله وضعيتهم السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ألا وهو قضية العدالة الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، انطلاقاً من عدّة تساؤلات :

-ماهي قيمة مجلة الشهاب؟.

-ما مفهوم العدالة الاجتماعية عند أقطاب ورجالات الجمعية؟.

-وكيف صوّرت جمعية العلماء واقع المجتمع الجزائري في صحافتها؟.

-ما هي جهودها لتعزيز وإرساء العدالة الاجتماعية؟.

1-مجلة الشهاب:

مثّلت الشهاب إحدى أهمّ الصحف الوطنيّة إبان الفترة الاستعماريّة، نظير ما قدّمته لنهضة المجتمع الجزائري، وخدمة مختلف القضايا الوطنيّة، وقد كانت اللسان الناطق للحركة الإصلاحيّة التي تزعمها الإمام عبد الحميد بن باديس في بادئ الأمر، ثمّ جمعية العلماء المسلمين بعد تأسيسها في 05 ماي 1931 في مرحلة تالية، صدر العدد الأوّل منها في 25 ربيع الثاني 1344 هـ / 1 نوفمبر 1925 م¹، بعدما عطّلت السلطات الاستعمارية جريدة المنتقد² التي صدر آخر عدد منها في 10 ربيع الثاني 1344 هـ / 29 أكتوبر 1925 م³.

صدرت الشهاب أوّل الأمر في شكل جريدة أسبوعيّة، أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس، واقتفت آثار سابقتها شكلاً ومضموناً، مرّة كلّ أسبوع، ثمّ

صدرت يومي الاثنين والخميس لمدة 04 سنوات، أين واجهت الجريدة أزمة مالية كادت تقضي عليها⁴، فتحوّلت إلى مجلة شهرية ابتداء من رمضان 1347 هـ/01 فيفري 1927 م⁵، وقد شملت تغييرات على مستوى الشكل والحجم وعدد الصفحات ابتداء من 16 ديسمبر 1926، فأصبح حجمها 28 × 19 بعد أن كان 40 × 55، و06 صفحات ثم 08 ثم 16 صفحة لتطبع في سنة 1929 على 36 صفحة بعد أن كانت تطبع على 04 صفحات فقط⁶.

اختصر صاحب الشّهاب طبيعتها واهتماماتها في وصف وضع على غلافها على أنّها " جريدة سياسية تهذيبية انتقادية، شعارها الحقّ فوق كلّ أحد والوطن قبل كلّ شيء"⁷، وعندما تحوّلت إلى مجلة غير وصفها فكتب عليها " مجلة إسلامية جزائرية شهرية تبحث في كلّ ما يرقى المسلم الجزائري لمنشئها عبد الحميد بن باديس"، وشعارها " مبدؤنا في الإصلاح الديني والدنيوي - لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها" - مالك بن أنس، ثمّ يضيف " الحقّ والعدل والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات"⁸، وفي غلاف المجلة كتبت أربعة أركان؛ الحرية - العدالة - الأخوة⁹ والسلام¹⁰.

ومع عودة وفد المؤتمر الإسلامي سبتمبر 1937¹¹ الذي كان من ضمنه الشّيخ عبد الحميد ابن باديس، قام بحذف شعار المجلة المكتوب في أسفل الغلاف الخارجي، وهو " الحق ، العدل والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات"، وعوّضه بشعار آخر يدلّ على بأسه من فرنسا الاستعمارية ومن كلّ خير يرجى منها للشّعب الجزائري بواسطة النّضال السّلمي وحده¹²، وهو " لنعوّل على أنفسنا ولننتكل على الله"¹³.

تولّى الشّيخ ابن باديس رئاسة تحريرها، وتكييف منهاجها، ولم يتمّ التّصريح بذلك إلاّ مع صدور العدد 49 بتاريخ 10 صفر 1345 هـ¹⁴/ 13 ديسمبر 1926 ليصبح مديرها منذ 03 جانفي 1929 م بعد أن أعلن أنّه يغطّي عجزها المالي من

ماله الخاص¹⁵، وعقب ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أضحى الشهاب أداتها في نشر دعوتها، وتطهير الإسلام من البدع والخرافات التي ألصقت به، ومواجهة المشاريع الاستعمارية من تنصير، وتجنيس، وتغريب، وإدماج، حيث جندت كتابها لتحقيق الأهداف التي سطرته منذ بزوغ فجر الحركة الإصلاحية في الجزائر بدايات القرن العشرين.

كانت المجلة تقدم موادها المختلفة في عدة أبواب، من بينها باب " في المجتمع الجزائري"، وأكثر ما نشر فيه بدون إمضاء هو من تحرير الشيخ ابن باديس¹⁶، إضافة إلى الكثير من الأعلام الأخرى مثل: " كاتب كبير"، و" باعزيز بن عمر"¹⁷، و" العربي التبسي"، فضلا عن وجود غيرها من الأسماء التي ساهمت بأرائها وأخبارها وكتاباتهما في هذا الباب من مختلف أنحاء الوطن، كمحمد الطاهر بن بلقاسم في حديثه عن طبيعة الإصلاح بقمار¹⁸ من ناحية الوادي، مما يدل على الانتشار الواسع للمجلة من جهة، واهتمامها بكل ما يخص المجتمع الجزائري في كل جهة من الوطن.

استمرت المجلة في الصدور حتى عام 1939 م، عندما أوقفها الشيخ ابن باديس بنفسه عشية إعلان الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، لأنه رفض أن تكون أداة في يد الإدارة الاستعمارية التي وضعت الصحف تحت إشرافها المباشر بموجب قوانين الحرب¹⁹، واستطاعت خلال 14 عاما أن تحدث تأثيرا عميقا في الصحافة العربية بالجزائر في فترة ما بين الحربين²⁰.

2- مفهوم العدالة الاجتماعية عند رواد الجمعية :

ولما كان الإسلام هو أصل الأفكار الإصلاحية ومرجعيتها الكبرى، فقد نظر المصلحون الجزائريون للعدالة الاجتماعية من منظورها الإسلامي على أنها عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة ومقوماتها، وهي تتناول جميع مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، وجوانب النشاط فيها، كما تتناول الشعور والسلوك والضمائر والوجدانات والقيم المادية والمعنوية

والروحانية جميعاً، وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة²¹، كل ذلك بغية تحقيق هدف أعلى وهو إنصاف الفرد، وإنصاف المجموع الذي ينجم عنه سعادة الفرد والمجموع على حدّ سواء²²، فوجد الشيخ مبارك بن محمد الميلي قد عرفها بقوله: " العدالة ميزان اجتماعي تجرّد فيه الموزونات عن كلّ المميّزات ويتساوى أمامه الأندال وذوو الهيئات، العدالة حقّ يطلبه الضعيف من القويّ ونصير يفرع إليه المظلوم وحصن يلجأ إليه الخائف، وأمام العدالة تلغى كلّ المراتب والمقامات ويتساوى الجميع ولا وجود للفروقات وهي في ذات الوقت حقّ من الحقوق الإنسانية المنشودة التي يطلبها الإنسان الضعيف الذي لا حول له ولا قوّة من القويّ صاحب القوّة والسّلطان"²³، أي أنّها نظام اجتماعي يتمّ من خلاله تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع في حقوقهم المختلفة كالعمل والثروة والتعليم والصحافة وغيرها ممّا يؤدّي بهم إلى العيش بكرامة وإنسانية. وتكمن أهميّة العدالة في نظر العلماء كونها تعتبر مصدراً تنبعث منه حرية الاجتماع والنشر والتعليم والمساواة في الحقوق الشخصية، فلا يحرم ذو حقّ حقّه مهما كان جنسه ودينه ولا يعطي لمن لا يستحقّ، وليس هو أهل له، ولتطبيق العدالة التي تضمن تحقيق سعادة النّاس يجب أن يتمتّع المجتمع بثلاثة عناصر أساسية هي الحرية، الإخاء والمساواة، وهو الأمر الذي كان غائباً في المجتمع الجزائري بسبب عدم تطابق القانون الذي يبيّن حقيقة العدالة وآثارها وخبث الإدارة الاستعمارية المطبّقة للقوانين²⁴.

إنّ نظرة الإصلاحيين الإسلامية للعدالة الاجتماعية والتي تقيّدوا وعملوا بها، هو ما يفسّر رفضهم للاشتراكية وتشديدهم على ضرورة احترام الملكية الفردية، والجزائر دولة إسلامية تتخذ من القرآن كقانون إلهي ينظّم الشريعة وينظّم المجتمع في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتتأثر به، ومن هذا المنطلق اعتبر الشيخ عبد الحميد بن باديس القرآن وسنة النبي صلى الله عليه وسلّم درعاً واقياً ومصدراً لحماية هوية الشعب الجزائري من الغرب

المستبدّ وأفكاره²⁵ ، ومن ثمّ كانت معارضتهم لتسرّب الفكر الشّيوعي إلى الأوساط الكادحة، كونه يتعارض مع الإسلام الصّحيح²⁶ ، ومفهومه للإصلاح الديني والاجتماعي، وتمسّكوا بأنّ العودة إلى الإسلام الحق كفيلة بأن تحلّ كافة المشاكل التي تعترض سبيل الإنسان، لأنّ انفساح المجال في نظرة الإسلام إلى الحياة، وتجاوزه القيم الاقتصادية البحثة إلى سائر القيم التي تقوم عليها الحياة يجعله أقدر على إيجاد توازن وتعادل في المجتمع، وعلى تحقيق العدالة في الدائرة الإنسانية كلها، ويعفيه من التفسير الضيق لها كما تفهمها الشيوعيّة²⁷ ، وجاء الرّفص مع تحديد الانتماء الديني للشّعب الجزائري، وتأكيد إسلاميّته في مقال للشّهاب بعنوان " نحن مسلمون وكفى " يقول فيه صاحبه: " إنّ الإسلام الذي ندين به ... هو دين جامع لكلّ ما يحتاج إليه البشر أفرادا وجماعات لصالح حالهم ومآلهم ، فهو دين لتنوير العقول وتزكية النفوس وتصحيح العقائد وتقويم الأعمال ... فلا يحتاج بعده إلى ما يتناحر عليه الأوربيّون من مبادئ أحزاب وجمعيات ليس في استطاعة شيء منها أن يصلح حالهم لا في السياسة ولا في الاجتماع"²⁸.

فالإسلام دعا إلى لون من العدالة الاجتماعية وأقرب إلى الإنسانيّة من دعوات الشّيوعيين الجامحة التي تعرقل سير الحضارة الإنسانية، فحثّ على ضرورة إشراك الفقراء مع الأغنياء في الأموال، وشرّع في مجال التنمية الاقتصادية وسائل غير الرّبا والاحتكار مثل القراض والمزارعة والمغارسة، ممّا يظهر فيه التّعاون العادل بين العمّال وأرباب الأراضي والأموال، وهي دعوة إلى العدالة الاجتماعية سبقت الدّعوات الوضعيّة بمئات السّنين²⁹ ، وفهم الإسلام للطبقات ليس هو فهم أي من النّظريّات الوضعيّة، فالإسلام جاء لينتزع عنصر الصّراع من داخل المجتمع حتّى تعيش الأمة بسلام وأخوّة فهو سعادة وطمأنينة لكلّ فئات المجتمع بإلغائه لسلطة المال وهيمنته وتمركزه³⁰ ، ومن ذلك رأى الشّيخ ابن باديس أنّ التّمايز الطبقي في الجزائر نتج عن تفكّك المجتمع الجزائري

التقليدي بسبب الاستعمار، وأنّ الصّراع الطّبقّي هو انعكاس لنجاح التّدخّل الأوربي في الاقتصاد الجزائري من جهة، ودليل على أنّ الأفكار الاشتراكيّة قد وجدت أرضيّة ملائمة وأذانا صاغية بين الجزائريين، وهو ما جعله ينتصب لمواجهةها، وإرساء الإيديولوجية الاجتماعية الإسلامية التي تقوم على نبذ الصّراع الطّبقّي³¹، ولم يلم الشيخ الإيديولوجيات الخارجيّة بقدر ما لام قصور الجزائريين في اتّباع تعاليم الإسلام وتطبيقها، فقد أشار في الشّهاب إلى ارتكاب الموبقات، وانتشار ممارسة العديد من الخطايا الاقتصاديّة التي حرّمها الدّين، كالرّبا، والقمار، واستغلال العمّال، وعدم أداء الزّكاة³²، وأدان أنانية عدد من الجزائريين الذين امتنعوا عن التصدّق ومساعدة المحتاجين³³، وهو ما جعل جمعية العلماء تعمل على تصحيح الوضع، وعلاج الواقع الاجتماعي والاقتصادي وإصلاحه، ولا يكون ذلك إلّا ببتّ الروح الاجتماعيّة في الطبقة المفكّرة من الشعب كونها بمثابة علاجات وقتية، ووسائل أوليّة لدعم أسباب الرقي الاجتماعي، وحثّ الشّعب على إصلاح نفسه وتقويمها، وتثقيفها، وتنمية موارد حياته الاقتصاديّة، ثمّ إذا أدرك كلّ فرد مسؤوليّة نفسه وأسرته مادّيًا وأدبياً سهل على المصلحين التدرج به في مدارج الرقي الاجتماعي والاقتصادي وغيره³⁴، فيرقي الفلاح فلاحته والصانع صناعته والتاجر تجارته، لأنّ نهضة الأمتة منوطة بنهضة الفرد³⁵.

3- توصيف جمعية العلماء لواقع المجتمع الجزائري:

لم تكن صحافة الجمعيّة منبرا حرّاً للفكر والعلم والثّقافة فحسب، بل سلاحا لمواجهة المستعمر الفرنسي وسياسته، وظّفته لإسماع صوتها، وإعلاء كلمة الشّعب والوطن، ودفاعا عن حقوقه وحرّيّاته، حيث أولت الشّهاب اهتمامها بقضايا المجتمع الجزائري عامّة، والعدالة خاصّة، فسعت إلى إبراز الواقع المرير الذي يعيشه الجزائري في غياب هذا الحقّ، وما انجرّ عنه، ففضحت حقيقة

المستعمر، وبيّنت كيف أنّ الجزائر في طابعها العام قد أصبحت تعاني من الرّكود والجمود، ففي الشّؤون الاقتصادية مثلا ومن خلال الفلاحة والتّجارة والصّناعة تجدها كانت محافظة على نظامها التّقليديّ، كأنّها تعيش في ما قبل الميلاد، وفي طرق التّفكير والفنون والعلوم والآداب والاجتماع كأنّها في جاهليّة قبل الإسلام³⁶، بسبب قانون الأهالي " الأندجينا " الرّهب الذي كان يحظر التحرك الفكري والعلمي والاجتماعي والسّياسي للجزائريين، ولعب دورا خطيرا في تغليف الوضع المتخلف³⁷ من ناحية، وعبث بعض الولاّة بالقوانين، وجشع غالبية المستعمرين الذين كانوا يرون في يقظة الجزائري، وتفطّنه أشدّ عليهم من بلاء نزول البرد على غلاتهم ومن كلّ جائحة، حتّى عبّر أحد المعمّرين ذات يوم عن ذلك بقوله: " إذا وجدت عربيّا - أي جزائريّا- وأفعى فاقتل العربيّ "³⁸.

وفي إطار عنايتها بالجانب الاجتماعي، اختصرت مجلّة الشّهاب سنة 1932 حال الأهالي الجزائريين الذين أصبحوا يحتلّون في وطنهم المراكز الدنيا من السّلم الاجتماعي بقولها: " إنّ حالة المسلمين قد أصبحت في هذه الأوقات أقرب إلى اليأس منها إلى الرّجاء ... إنّ الكثير والكثير جدّا من رجال البوادي والقرى أصبحوا لا يتحصّلون على ما يسدّ الرّمق وصار شبح المجاعة الرّهب يهدّدهم كل صباح وكلّ مساء "³⁹، وتتعبّج الشّهاب من " إقدام الإدارة على تشريد كتلة كبرى من العرب - الجزائريين - في العمالة الوهرانيّة ونزع أرضهم بين أيديهم، وتركهم يعزّزون جانب الجند العرمرم من العاطلين المتشرّدين الذين لا لهم مأوى ولا يملكون في الحياة متاعا، ويقع ذلك في وقت اشتدّت فيه الضّائقة بالمسلمين الجزائريين إلى درجة أنّهم أصبحوا يأكلون الميتة... ولا يجدون دثارا يقيمهم شرّ البرد الرّمهري "⁴⁰، وهو ما أدّى بالمنظّمات الدّوليّة إلى القول: " إنّ مستوى المعيشة في الجزائر بالنسبة للجزائريين يعتبر أخطّ مستوى في العالم كلّ "⁴¹.

وفي صورة أخرى، عانى الجزائريّ من حظر التّفكير ومنع الاجتماع والنّشر، فإذا طلب حريّة التّفكير قالوا عنه شيوعي، وهو مسلم لم يرض التّجنيس، فأصبح

عرضة لتهديدات الإدارة الاستعمارية، ومنعت الجمعيات بحجة أن لا فرق بين حرية الاجتماع والثورة⁴²، وعندما ظنّ الجزائريون أنه أتيحت لهم فرصة النشر لما أصدرت جريدة المنتقد كأداة لتهديب الفرد الجزائري، وتطهير الدين الإسلامي ممّا شابه من الأباطيل والمنكرات، والتي لم ينشرها إلا ما هو طبق برنامجهما، أغلقت، وصدورت فكان آخر أعدادها في 29 أكتوبر 1925⁴³.

وفي مجال التعليم وصف أحد الكتاب مظهرًا آخرًا من مظاهر العنصرية، إذ بعد المقارنة بين التعليم الفرنسي والعربي أوضح أنّ الأول متنوع وكثير، غير أنّ نصيب الأهالي منه قليل، في حين فقد التعليم العربي ما عدا 03 مدارس فيها من العربية التّزر اليسير⁴⁴، وهي المدارس التي أنشأتها الإدارة الكولونيالية في الجزائر العاصمة، وتلمسان، وقسنطينة، لتخريج الإطارات الجزائرية المرشحة للعمل في سلك القضاء، أو التدريس وفق ما يخدم المصلحة الاستعمارية، وكان التعليم فيها باللغتين العربية والفرنسية⁴⁵، إضافة إلى أنّها لم تكن مفتوحة باستمرار أمام التلاميذ الجزائريين، بسبب رفض الكولون لذلك، حيث كان يرى أنّ تعليم السكّان الأصليين يمثل خطراً حقيقياً يهدد وجود ومصالح المعمّرين من الناحية الاقتصادية، ومن ناحية توطينهم في الجزائر، لذلك طالبوا في كلّ مرّة بإلغاء التعليم الابتدائي لأبناء الجزائريين⁴⁶.

وأمام هذه السيطرة واحتكار الفرنسيين والمعمرين للمدارس، كانت المساجد وجهة أبناء الأهالي، غير أنّ التدريس فيها كان بطرق تقليدية، إذ لا يتحصّل التلميذ منها بعد أمد طويل إلا على حفظ كلمات دون فهم معناها⁴⁷، كما كانت الإدارة الاستعمارية لا تسمح بفتح مدرسة قرآنية إلا بشروط مهينة، تنتهي بأن تجعل هذا التعليم خدمة لخطتها الجهنمية⁴⁸، وبالمقابل تجد حالة المعمّرين على عكس الأهالي، إذ تدار شؤون المدارس الفرنسية والفلاحون والمعمرّون والتجار من غير المسلمين بأحدث نظام وأفضل حال⁴⁹، وقد شهد شاهد من أهلها فأوجز وصفه لاحتكار البرجوازية الاستعمارية لثروة البلاد، وهو جان ميليا)

(jan milia)⁵⁰ أحد الكتاب الفرنسيين قائلا: "إننا إذا دققنا البحث لا بد لنا أن نكشف الستار عن تلك الثروة الطائلة التي جمعتها ثلة قليلة من الناس بينما البؤس الهائل مخيم والفقر ضارب أطنا به في سائر الأوساط الإسلامية العامة، وأصبح الأهالي عبارة عن طبقة هائلة من العملة المأجورين"⁵¹، الذين سلبت أدنى حقوقهم، حيث كان يحرم العمّال الجزائريون الذين يعملون في الزراعة من أية منحة عائلية، وحتى إذا تحصّل العمّال في الصناعة والتجارة على منح عائلية فإنّها لا تكاد تعادل 3/1 المنح التي يستفيد منها نظراؤهم من الفرنسيين في نفس المهنة⁵².

وأما عن المساواة في الحقوق الشخصية فأغلبها ارتبط بقضية التجنيس التي رفضتها الأغلبية الساحقة من الأهالي⁵³، حيث نشطت الدعوة إلى تجنيس⁵⁴ الجزائريين وخصوصا النخبة المثقفة بالجنسية الفرنسية تمهيدا لإدماجهم⁵⁵ في الأمة الفرنسية عقب الحرب العالمية الأولى (1914 - 1919)، إذ أغلقت فرنسا كل أبواب الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وجه الجزائريين، إلا الذين يقبلون المواطنة الفرنسية⁵⁶، ورغم تبني حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مشروع بلوم فيوليت جوان 1936، الذي قضى بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين مع حرية احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية وأحوالهم الشخصية⁵⁷، إلا أنّها لم تنجح في ذلك، وقد تأكّدت هذه الفكرة أكثر بعد عودة وفد المؤتمر الإسلامي من باريس صيف 1936⁵⁸، وعلى رأسهم الشيخ ابن باديس الذي تفضّل وتيقّن بأن لا جدوى من الحكومة اليسارية فأزاح شعار "الحق والعدل والمواخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات" ورفع شعارا جديدا وأكثر تعبيراً عن ضرورات المرحلة ومتطلباتها وهو "لنعتمد على أنفسنا ولنتكل على الله"⁵⁹.

ومن جهة أخرى، وكصورة أخرى من صور اللامساواة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي، وفي الوقت الذي ملّ فيه الجزائريون من الانتظار، وسئموا حالة

الركود والجمود الذي استولى على قضاياهم السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية والدينية منذ أمد بعيد، قامت الحكومة الفرنسيّة بزعامة المسيو سارو بنصرة يهود سيدي بلعباس في عمالة وهران، الذين كانت قد أصدرت ضدّهم المحكمة الفرنسيّة قرارا يقضي بمنعهم من حق المشاركة في الانتخابات التشريعيّة، والذين تفرّسوا بموجب قانون كريميو 1871، فانتمض لهم سارو وأصدرت المحكمة قرارا أرجع لهم بصفة قانونيّة ما فقدوه بصفة قضائية عدليّة⁶⁰، ذلك أنّ فرنسا كانت تجاه القضايا الإسلامية في الجزائر والشمال الإفريقي عامّة تكيل بمكيالين، وتزن بميزانين مكيال واف، وميزان راجح لذوي السلطة والنفوذ والمال والجاه العريض من المالمين الفرنسيين والمتفوّقين من المالمين اليهود، أمّا التّطيف والإجحاف ففي كفة المسلمين الذين لم يستطيعوا أن يكونوا قوّة مادّيّة فعّالة، ترفع صوتهم عاليا ضمن النظام الجمهوري، وفي دائرة القوانين الموجودة وتجعل الجميع سواء في فرنسا أو في الشمال الإفريقي⁶¹.

4- جهود جمعية العلماء في تعزيز العدالة الاجتماعية:

تعرّض علماء الإصلاح والجمعية إلى جملة من الانتقادات فيما تعلق بعنايتهم بالقضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة للجزائريين، فرأى بعضهم أنّ التزامهم بالدعوة الإصلاحية جعلت أفكارهم الاجتماعيّة أسيرة العقائد الكلاسيكيّة، وبالتالي فإنّهم لم يحاولوا الخوض في المسائل الماديّة أو المسائل الاقتصاديّة، وأنّهم لم يتمكّنوا من درس البنية التقليديّة للمجتمع الجزائري دراسة علميّة، ومعالجتها بالمعطيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي طلع بها القرن العشرون، وما ساعد على ذلك أنّهم لم يكونوا مؤهلين علميّا ولا سياسيا لمثل هذه الدّراسة، وفي تحليله لمدى اهتمام الحركة الإصلاحية بقضيّة العدالة الاجتماعيّة ذهب الأستاذ علي مرّاد إلى أنّ الحركة الإصلاحية لم تحاول تفهّم النّضال العمّالي من خلال علاقة العامل برّب العمل خاصّة بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين

الجزائريين، وعدم نضالها من أجل تحسين مستوى معيشة الجماهير العمالية، وعدم انتقادها للرأسمالية الإسلامية في الجزائر، وعدم شتمها حربا ضروسا ضد الفقر، ورأى أنّ الدافع الذي جعل المصلحين يتخذون هذا الموقف السلبي من الطبقة العمالية هو ارتباط الحركة الإصلاحية وازدهار أعمالها ومؤسساتها أكثر بسخاء الأسر البرجوازية الإسلامية في الجزائر أكثر من الاشتراكات المحدودة التي كان يساهم بها الشعب البسيط⁶²، واستند في تدليل ابتعاد العلماء المصلحين عن النضال الاجتماعي أنّهم لم يحاولوا الاهتمام بالانتفاضات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر عام 1933، كما أنّها لم تنظر بعين الاعتبار إلى قضايا الطبقة الكادحة المتواجدة في المدن الرئيسية، ولم تكثرث لأحوال الفلاحين المزرية التي أدت إلى أحداث شهر أوت 1934⁶³، وتبنّت جمعية العلماء الرواية القائلة بأنّ المتظاهرين المسلمين كانوا مدفوعين من قبل محرّضين⁶⁴.

لقد كان تقييم أصحاب هذه الرؤية لتناول الجمعية لقضية العدالة الاجتماعية ونضالها من أجل تحقيقها مبنيا على قاعدة إيديولوجية فسّرت العدالة الاجتماعية تفسيراً مادياً ضيقاً، كما نظرت لها الشيوعية وتعني المساواة في الأجور التي تمنع التفاوت الاقتصادي⁶⁵، وهي عادة المحلّين اليساريين في البلاد الإسلامية الذين كثيراً ما "يتحرّكون مع القضايا بحس تجزيئي ضيق الأفق، لا يستوعب قوانين الصّراع والمعركة الدائرة بين كلّ وجود الأمة الاقتصادي والثقافي والحضاري، وبين الوجود الاستعماري اقتصادياً وثقافياً وحضارياً، وحصروا العملية الاستعمارية لبلادنا في العامل الاقتصادي، على اعتبار أنّ الاستعمار إفراز طبيعيّ للوضع الرأسمالي مغفلين كلّ الأبعاد الأخرى والرئيسية في هذه العملية"⁶⁶، على عكس رؤية جمعية العلماء لها والتي كانت أشمل وأوسع، ضف إلى ذلك أنّ جمعية العلماء كانت من فئة الفقراء ماعداً بعض الشخصيات القيادية التي أنفقت كلّ ما في وسعها للجمعية ومدارسها، وأنّ رفض الإصلاحيين للنظريات الاجتماعية الغربية كان رفضاً حضارياً واعياً،

مركزة عملها على إصلاح العقيدة، والثقافة والعلم وضرورة إدراك أنّ الجزائر ليست فرنسا، وذلك لمواجهة الحالة الاستعمارية التي برحيلها ستجرّ معها كلّ المآسي التي ألحقتها بالمجتمع الجزائري⁶⁷.

كما أنّه ومع إمكانية الأخذ بوجهة النظر السابقة ولو بشكل نسبي لا يمكننا أن نسلّم بذلك مطلقاً وأن نغفل أو نتجاهل دور الجمعية وسعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية، فإذا كان المصلحون لم يجاهروا ولم يتبنّوا المطالب العماليّة صراحةً وجهداً أو في أسسهم فقد يكون ذلك من ضمن استراتيجيات الحركة الإصلاحية الإسلاميّة التي كانت تتوخّى الحذر والحيطه خاصّة في علاقتها مع التيار الشّيوعي، وقد رأينا سابقاً كيف يتهم الجزائري بانتماؤه للشّيوعيين لمجرّد المطالبة بحريّة التفكير، فما بالك بالمطالبة بأكثر من ذلك، فضلاً عن أنّ برنامج الإصلاحيين غلب عليه الطابع الديني والثقافي، ولعلّهم رأوا أنّ الخوض في هذه الأمور المتعلقة بالعمال هو تدخّل في شؤون الإدارة الاستعمارية، وهو ما كانت تنفاداه الحركة حتّى لا تصطدم بها، وتكون عواقب ذلك وخيمة، فتواجه العراقيل التي قد تؤدّي إلى إيقاف عمل الجمعية في حدّ ذاتها أو على الأقلّ تضرّرها بقوانين تعسّفية مثل ما كانت تقابلها به في كلّ مرّة، وهو ما كان الإصلاحيون في غنى عنه، خاصّة مع تفاقم الوضع في الجزائر وتركيزهم على التّهضة التعليميّة التي بها سيتمّ توعية العقول، وإنارة السبيل لهم حتّى يتمكّنوا بعدها عندما تحين لهم الفرصة من إعلاء صوتهم، والمجاهرة بالمناداة بحقوقهم، والدفاع عن كلّ ما يتعلّق بوطنهم وهويّتهم.

ورغم ذلك نجد أنّ العدالة الاجتماعية كانت على رأس القضايا الاجتماعية والاقتصادية استقطبت اهتمام علماء الجمعية الذين حملوا على عاتقهم مهمّة الانخراط والمشاركة في النقاش المجتمعي العام، فبالعودة إلى قانونها الأساسي نجد أنّها بيّنت سبب اعتمادها الإسلام لأنّه يدعو إلى الأخوة الإسلامية بين جميع المسلمين، ويذكر بالأخوة الإنسانية بين كلّ البشر، ويسوّي في الكرامة البشريّة

والحقوق الإنسانية بين جميع الأجناس، والألوان، ويفرض العدل فرضاً عاماً بين جميع الناس بلا أدنى تمييز، ويدعو إلى الإحسان العام، ويحرم الظلم بجميع وجوهه وبأقلّ قليلة من أيّ أحد على أيّ أحد من الناس، ويمجدّ العقل ويدعو إلى بناء الحياة كلّها على التّفكير، وينشر دعوته بالحجّة والإقناع لا بالإكراه، ويترك للناس حرّية دينهم يفهمونه ويطبّقونه كما يشاءون، ويسوّي بين الفقير والغنيّ، ويدعو إلى رحمة الضّعيف، فيكفي العاجز ويعلمّ الجاهل ويرشد الضال، ويغيث الملهوف وينصر المظلوم ويؤخذ على يد الظالم كما نجدها في شعارات صحافتها على رأسها الشهاب قد أدرجت شعارات تصبّ كلّها في موضوع العدالة والمساواة مثل " الحقّ فوق كلّ أحد والوطن قبل كلّ شيء " ⁶⁸، و" الحقّ والعدل والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات " ⁶⁹ وفي غلاف المجلّة كتبت أربعة أركان ؛ الحرّية - العدالة - الأخوة ⁷⁰ والسّلام ⁷¹، ودائماً ما كانت جمعية العلماء تصرّح وتؤكّد على هدفها الأسمى وهو التقدّم في سبيل ترقية المسلم الجزائري والدّعوة إلى العدل والإحسان والألفة والرحمة بين جميع الساكنين في القطر الجزائري ⁷².

إنّ المتتبع لصحافة الجمعية يجد أنّها وظّفت فضلاً عن دورها التعليمي والتثقيفي والتوعوي، للمطالبة بحقوق الجزائريين، وتحقيق العدالة والمساواة العامّة بين الجزائريين أنفسهم أو بين الجزائريين والمستعمرين خاصّة منهم الطبقة البروليتاريّة، ولم تتوان في الكشف عن الوجه الحقيقي لأرباب العمل، وانتهاكهم لحقوق العمّال، لذلك خاطب الشيخ عبد الحميد بن باديس الإدارة الفرنسيّة منوّهاً إلى أنّ فوز بعض الجزائريين في امتحانات التوظيف في الإدارات مثل نجاح السيّد محمّد بن معيزة في الامتحان على كثيرين من رفقاءه الفرنسيين بإدارة البريد دليل على أنّ الجزائريين فيهم من الكفاءة والاقترار ما يجعلها تدخل عمّالاً منهم في دوائرها وتقلع عن الميزم المقوت والإهمال المبغض لهم ⁷³، كما نشرت الشّهاب أيضاً مقالا لمصطفى بن شعبان عنونه بـ " نقابات العمّال)

في سبيل الحياة) " وصف فيه حالهم والظلم الذي يعانون منه إذ قال: " الشغّالون أو خدّام اليوم تشفق عليهم حتّى القلوب التي قدّت من حديد أو كانت لا تعرف حروف الإنسانيّة ... هذا التّوع من العمّال يداسون بأقدام أصحاب المعامل والعقارات والقوّة والمليارات ... وإذا طلب حقوقه مقابل عرق الجبين لا يلقون سامعا ولا مجيبا إلى أن يضطّروا إلى الاعتصاب فتقوم قيامة المالميين ويتهمونهم بكلّ نقيصة وتشويه سمعتهم ويصوّرونهم للحكومة على أنّهم عدوّ لها ⁷⁴،

كما نوّهت الجمعية بالعديد من قضايا الفلّاحين خاصّة منها قضايا الأرض، فروّجت لفكرة المطالبة باستعادة أملاك الحبوس في الفترة (1936 – 1938) التي صادرتها فرنسا بعد أن وعدت باحترامها خاصّة وأنّ عددا من الفلّاحين الجزائريين قد حبسوا أملاكهم لإنقاذها من المصادرة والحجز، حتّى لا تستولي عليها سلطات الاحتلال الفرنسي، ومثل هذا الموقف لا يدع أماننا مجال للشكّ في مقاومة الإصلاحيين لعمليّة اغتصاب فرنسا للأراضي بطريقة لا شرعيّة ثمّ توزيعها على الكولون ⁷⁵.

ولم تدّخر الشّهاب حبر قلم في الدّفاع عن العمّال الأهالي، فعلى سبيل المثال وبمناسبة القرض الذي قرّره مجلس النّيابات الماليّة للجزائر بقيمة 3.300.000000 فرنك، ودعت من خلاله الإدارة إلى إشراك الجزائريين في إنجاز المشاريع، كتب أحد الشّهابيين مقالا دعا فيه الجهات السلطت المعنيّة إلى الاستعانة بالعملة الجزائريين قائلا: " نرجو ونأمل من عدل الإدارة وحكمتها وسداد رأيها أن تستخدم عمّالنا المسلمين الذين أناخ عليهم البؤس بكلاكله، وحطّم أملهم في الحياة، وأن تقرّر تخصيص العمل في إنجاز هذه المشاريع بأبناء البلاد حتّى تتسرّب إلى جيوبهم بعض تلك الأموال ولو بصفة أجور وأجورهم زهيدة ، ونودّ أن لا نرى ما لا نراه بكلّ أسف وكدر وهو أنّ الأغليبيّة السّاحقة من اليد العاملة التي ستشغل في إنجاز هذه المشاريع الكبرى إنّما هي اليد العاملة

الأجنبيّة من إسبانيا وإيطاليا وغيرها⁷⁶، في حين أنّه عندما يدعي الكثير من المستعمرين أنّ حالتهم أصبحت لا تطاق بسبب الأزمات وحالة الفلاحة السيئة تتزلزل أرض الجزائر، وتهتم الإدارة الاستعمارية وتفتح خزائن الأموال وتوزّعها عليهم دون تقييد⁷⁷ مثلما فعلت سنة 1932، حيث خصّصت لهم خزينة يقترضون منها المال وفقا لقرار رسمي على أن لا تزيد قيمة القرض عن 150 ألف فرنك للمستفيد الواحد في العمالات الثلاثة الجزائر وهران وقسنطينة⁷⁸، وعندما صادق مجلس الأمة على مشروع قرض آخر خاص بمنطقة الجنوب الجزائري بقيمة 100 مليون فرنك تقدّم الشيخ ابن باديس بشكره للوالي العام ورجال إدارة الجنوب وجميع الذين سعوا للحصول على هذا القرض، وتخصيصه لجملة من الإصلاحات الكبرى التي يحتاجها، وأكّد أنّ من "الواجب على كلّ إدارة حكيمة تهتمّها مصلحة السكّان وإرجاع ثروتهم التي ذهبت السنون بها، أن تعني العناية التامة بمسألتي الواحات والمواشي وبمسألة طرق المواصلات مع تخصيص العمل لليد العاملة الأهليّة حتّى تستفيد البلاد من القرض الفائدة المطلوبة بصفة حسية وبصفة معنوية أيضا"⁷⁹.

وفي نداء صريح من الشّهاب للإدارة الاستعمارية ذكّرتها فيه بحالة الجزائريين وحاجتهم لأيّ عمل يسدّون به رمقهم ورمق عيالهم، ودعتها إلى تخصيص بعض الأجر لهم، على غرار العمّال الفرنسيين والأوربيّين الذين يتقاضى المتوظّفون منهم مرتبًا يفوق بكثير مرتب نظرائهم من الأهالي الجزائريين في نفس الوظيفة، كما نشرت مقارنة بين المرتبين حيث قدر مرتب الفرنسي والأوربي 1000 فرنك مع منحة الربع الاستعماري⁸⁰ وقدره 250 فرنكا ومنحة أخرى قدرها 08% بقيمة 80 فرنكا، ليصبح جملة ما يتقاضاه شهريا 1330 فرنكا، بينما الموظّف الأهلي الصّغير كان يتقاضى شهريا 700 فرنك فقط ولا يأخذ من المنح العائليّة إلا 08% بقيمة 56 فرنكا ليصبح جملة ما يتقاضاه هو 756 فرنكا⁸¹، وفي الوقت

نفسه تلوم عليها اهتمامها بأوضاع المستعمرين على حساب السكّان الجزائريين المعوزّين، وهو ما ينافي المساواة والعدالة الاجتماعية .

لقد أخذ الشيخ ابن باديس على عاتقه القيام بدور لا يقصر فيه عمله ليكون المفكر الذي ينظر لمجتمعه نظاما فكريًا، بل ليكون الحركي الذي تحرّك طاقاته الواسعة جماهير الشعب الجزائري من حالة الكسل التقليديّة التي كانوا عليها، فلم يكتف الشيخ ابن باديس بعرض الواقع الاقتصادي للمجتمع الجزائري فحسب، لكنّه راح يحلّل مشاكله، ويبيّن علله، كمشكلة القمح التي كادت تقود الاقتصاد الجزائري إلى هوة الخراب سنة 1932 ومشاكل الميزانية الجزائرية لسنة 1933 وحرب الخمور بين فرنسي فرنسا وفرنسي الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، وعن كيفية استخلاص الضرائب من الجزائريين في بعض جهات الوطن باستعمال الشدّة والعنف والظلم⁸² وغيرها، وحاول اقتراح حلول للقضاء عليها مثلما حدث في أزمة 1935 عندما تعرّضت الجزائر لأزمة تكدّس القمح التي بسببها أصبح القطر الجزائري كلّه عبارة عن مملكة للمتسوّلين كان سببها تباطؤ الحكومة الفرنسيّة في مدّ يد العون للفلاحين وعجزها عن ابتكار وسائل لتخفيف ويلاتهم، فضلا عن أعمال المحتكرين وأصحاب المطاحن الكبرى خاصّة مع عجز حكومة باريس والجزائر في مكافحة تلك الحالة البائسة، وجاء ذلك بعد أن قرّرت قرضا جزائريًا بقيمة 400 مليون فرنك للمستعمرين و100 مليون أخرى لجمعيات الاحتياط الأهليّة، عوض أن تخصص مبلغه للانتفاع به بصفة مستعجلة في حلّ الأزمة والتخفيف عن المصابين لكن هيات فقد أدّى ثقل الإدارة الاستعماريّة المعتاد إلى زيادة الطين بلةً وشلّ حركة الإنقاذ⁸³، ولتغلّب على هذه الأزمة وضع الشيخ برنامجا عمليًا نافعا ينقذ الفلاحة الجزائرية ويرجع الحياة للفلاحين لو أنّ الحكومة أخذت به، تمثّل في:

1- دخول الحكومة سوق القمح بصفة مشترية.

2- تحجير دخول القمح الأجنبي للبلاد.

3- إجبار رجال المطاحن على رحي القمح الوطني فقط على أن يبتاعوه من مطامير الحكومة الخاصة.

4- جعل نسبة نوعي القمح في الرحي إجباريًا على نسبة الموجود من النوعين في البلاد.

5- ضرب المحتكرين من أصحاب المطاحن الكبرى ضربة قاسية ومعاقبة من يخالف أمر الحكومة منهم بغرامات ثقيلة جدًا.

غير أن الحكومة الفرنسية لم تكن لتأبه بأي حال من الأحوال للأهالي الضعفاء المغلوب على أمرهم، بل إنها أقرت قانونا يقضي بقطع 150 ألف هكتار من الكروم إجباريًا، وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد والطبقة العاملة المسلمة حيث كان من ضربات ذلك القانون تعطيل نحو 200 ألف عامل جزائري عن العمل⁸⁴.

والحالة ذاتها كانت تعانها أقطار المغرب الأخرى المستعمرة تونس والمغرب، ولم يخف الشيخ ابن باديس أسفه وتألمه عمّا أصبح يعانیه تجار وصناع وفلاحو وأصحاب الحرف فيها من علة وداء، وقد أرجع رأس المصائب ومنبع الشر في البلاد المغربية كلها إلى الإدارة الفرنسية التي كانت تشتغل في كل قطر من أقطارها بالمشكل الاقتصادي من ناحيتها العمومية في أغلب الأحيان، وأنها تقرّر الإعانة - التي في الغالب لا تسمن ولا تغن من جوع- وطرق الانقاذ للجميع سواء كانوا من المسلمين أو المستعمرين، وبهذه الطريقة يستأثر المستعمرون ومن ورائهم نوابهم بالمجالس التشريعية والمجالس المحلية، ولهم الكلمة المسموعة والقول الفصل بحصّة الأسد من تلك الإعانات، علاوة على ما لهم من معاهد المال، وجمعيات الاحتياط ورؤوس الأموال الطائلة، والنظم والتراتب، وطرق المعاملات، ما يجعل الإعانات تصل لهم سريعا، وفي الأوقات الصالحة وبدون وسائل، أمّا الأهالي الذين لا حول لهم ولا قوّة فهم على عكس ذلك في خطّ مستقيم⁸⁵.

ومن بين الاقتراحات التي اقترحها لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الأقطار المغربية:

1-اهتمام الإدارات والحكومات في بلدان المغرب بالمشاكل الاقتصادية الأهلية.
2-تشكيل لجان مستقلة لبحث الأحوال الاقتصادية بحثا مدققا والعمل على إنقاذ الطبقات الأهلية ولو بواسطة قروض ضخمة كالتي كانت تعقد باستمرار للقيام بالأشغال العمومية.

وبذلك تصان ثروة أهلي وتمكّنه من طرق العيش والاكتساب وتنقذ الشمال الإفريقي كلّه بل وتجعله في مقدّمة بلاد العالم ثروة ورفاهية لأنّ 16 مليوناً من المسلمين فيه كان يمكنهم أن يكثروا الاستهلاك، وبذلك تدور الحركة الاقتصادية حول محور متين⁸⁶.

ومن ناحية أخرى كانت الجمعية تثمن وتشجّع كلّ خطوة سواء من الإدارة الفرنسية أو ممثلي أهالي في المجالس، طالما أنّها كانت تصبّ في صالح أهالي في الجزائر خاصة والمغرب عامّة، حيث قدّم الشيخ ابن باديس شكره وثناءه إلى أعضاء المجلس الكبير في تونس والإدارة التونسية، واستحسن ما قاموا به حيث اقترحوا عدّة إجراءات لرفع الظلم عن الفلاحين، وتحسين أوضاعهم كإلغاء ضريبة العشر التي كانت قد أهلكت حرثهم والحط من معلوم السوق الموظّف على التمر والدقلة⁸⁷، والحطّ من أداء جزيرة جربة، وتعويض ذلك برفع بعض الأداءات الأخرى، وتحميل بعض المنتوجات أعباء تستطيع حملها، وقد تمّ قبولها وتطبيقها، وهو ما أدّى إلى تحرير ميزانية تونس، وتخفيف العبء عن الفلاحين⁸⁸، على أمل أن تحذو الإدارة الفرنسية في الجزائر حذوها في تونس، فتلغي المغارم والضرائب عن الجزائريين، خاصة وأنّ إبطال أداء العشر في البلاد التونسية قد أدّى إلى حمل بعض البلدان الإسلامية مثل سوريا على الطلب من حكوماتهم بإلغاء المغارم والضرائب المماثلة⁸⁹.

ومن بين الدلائل أيضا على أن مطلب العدالة والمساواة كان حاضرا دائما في انشغالات رجال الجمعية وأنهم لم يهملوا الطبقة العاملة باعتبارها تمثل جزء من المجتمع الجزائري، ما تضمنته مقترحات المؤتمر الإسلامي باسم جمعية العلماء حيث تمسكت بضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية والمساواة في المجالس النيابية بين الممثلين المنتخبين الجزائريين والفرنسيين، والتمثيل البرلماني المشترك بمشاركة جميع المواطنين دون تمييز في جميع الحقوق مع الحفاظ على الشخصية الإسلامية للشعب الجزائري⁹⁰، ونداء الشيخ ابن باديس الذي وجهه للأمة الجزائرية، أكد فيه عدم فعالية سياسة المطالبة والانتظار لاسيما بعد أن تبينت حقيقة الحكومة الشعبوية التي لم تختلف وعودها عن سابقها ودعاهم إلى الانتقال من سياسة الثقة إلى سياسة اليأس والتمسك بالشخصية الوطنية والمطالبة بالمساواة التامة في جميع الحقوق وأولها المساواة في المجالس النيابية⁹¹. وتأثرا بالحالة المأساوية التي كانت لا تزداد إلا سوءا والتي كان يتخبط فيها الجزائريون سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبسبب فشل المؤتمر الإسلامي وتصلب الإدارة الفرنسية عقدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي اجتماعا في 29 أوت 1937⁹² تمخضت عنه عدة مقررات، ومن أهم مطالبه المستعجلة:

1. تعيين الأجر الأدنى للعملة الفلاحين بعشرين فرنكا يوميا.
2. تنفيذ الأشغال العمومية الكبرى وجعل خزينة لإعانة العمال العاطلين.
3. إعانة الفلاحين وصغار التجار والمحترفين.
4. حرية تعليم اللغة العربية وإيجاد المدارس الكافية للتعليم العام.
5. الحرية التامة المطلقة للوعظ والإرشاد والتعليم في سائر المساجد.
6. حرية الحج لبيت الله الحرام وحرية الصحافة والنشر.
7. إلغاء كل القوانين الاستثنائية⁹³.

ومن جهة أخرى لام الشيخ ابن باديس الجزائريين عن إهمالهم زمنا طويلا لأحوالهم المادية، وأكد أن الرقي العقلي مرتبط كل الارتباط بالرقي المادي ودعاهم

إلى الاهتمام بحاجاتهم ومتطلباتهم المادية، بالمواجهة الفقر الذي هو مصدر الشرور والبلايا، فتحتمهم إلى تأسيس جمعيات صناعية، تكون بإشراف من هم أدري بما يواجهه الإسلام، وبلغت أنظار العارفين والمناضلين عن الحقوق الاجتماعية والصناعية والاقتصادية⁹⁴، فبين للجزائريين أثر الصناعة في التقدم والمدنية، وأنها أول لازم من لوازم العمران، وأول نتيجة من نتائجه، وأن أهمية المصانع تكمن في الرحمة والنفع الذي تعود به على بني البشر، وأنه من لوازمها أن تراعى فيها حقوق العامل على أساس أنه إنسان لا آلة، وانتقد الصناعة التي إذا بنيت على القسوة فإنها لا تحمد في مبدأ ولا غاية وتصبح أداة عذاب لا رحمة ووسيلة تدمير لا تعمير⁹⁵، ولم يكن اهتمامه بالصناعة من الناحية النظرية فقط بل تعداه إلى الناحية العملية، حيث عزم ابن باديس على تكوين معمل للمصانع⁹⁶، وفي حديثه عن العامل المخلص اعتبر ابن باديس أن العامل الفاضل من يتعلم حرفة فيحتمها ويجتهد في إتقانها لاسيما إن تعلم شيئا من الصنائع التي كان يحتاجها الجزائريون وهم محرومون منها كالخياطة العصرية والصباغة⁹⁷، كما كان له اتصال بالتجار والأعيان الذين كان يحتمهم دائما على التبصر ودعم الجمعيات الخيرية وجمعية التربية والتعليم والجامع الأخضر، فظهرت العديد من الجمعيات مثل الجمعية الودادية للتجار وأصحاب المعامل المسلمين في قسنطينة والتي كانت تقوم برعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والقانونية والسياسية⁹⁸ ولما رأى الشيخ سيطرة المستوطنين وخاصة اليهود منهم على التجارة والصناعة والزراعة قرر تأسيس جمعية تجار قسنطينة سنة 1934 برئاسة السيد بلقاسم بوشجّة، وتأسست على منوالها جمعية أمال التي ضمت بدورها تجارا من جميع أنحاء الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وكان لها نفوذ كبير في الاقتصاد الجزائري حتى أن السلطات الاستعمارية كانت تراقب أعمالها وتحسب لها ألف حساب، حيث أصبحت الجمعية تستورد

من الخارج ونظّمت أعمالها برأس مال وطني، وقد ظهر أثرها على مستوى المشروعات الخيرية من بناء المدارس والمساجد والنوادي ومساعدة الفقراء¹⁰⁰.

الخاتمة:

ومن خلال ما تقدّم يتّضح لنا ما يلي :

1-مدى اهتمام النخبة الإصلاحية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري على غرار قضايا التربية والتعليم والثّقافة، ومن بينها مسألة العدالة الاجتماعية التي عالجتها بطريقة أعمّ وأشمل من المنظور المادي الذي تتناول به دائما، أسسها الحرية والإخاء والمساواة.

2-إنّ نظرة الإصلاحيين للعدالة الاجتماعية لم تكن نسبية ولا جغرافية فلم تقتصر على القطر الجزائري فحسب، بل تعدّت ذلك لتكون وفق منظور قوميّ إنساني شمل الشعوب المستعمرة الأخرى في بلاد المغرب والعالم كونها تعتبر حقًا من الحقوق الإنسانية التي ينشأ عليها العيش الكريم .

3-التأكيد على الدّور المميّز الذي لعبته الصّحافة الإصلاحية في تصوير الحراك الاجتماعي لجمعية العلماء ورجالها الذين سخّروا أرقامهم للكشف عن سياسات المستعمر، التي هدفت إلى تحطيم بنى المجتمع الجزائري وتمزيق أواصره من جهة، وتوعية الفرد الجزائري بحقيقة واقعه، وكيفية إصلاحه، وتحريره من براثن الاستعباد والعبودية، وتحقيق نهضة شاملة تعصمه من الزلّل والانحراف من جهة أخرى.

4- يتبيّن لنا قصور تلك النّظرة التي تبنّاها العديد من الدارسين والتي أخذوا فيها رجال الإصلاح والجمعية واتّهموهم بابتعادهم عن نصرّة الطبقة العاملة بمختلف فئاتها وعن مشاكلهم، وأنّ ذلك إنّما يعود لتقصير الباحثين والدّارسين الذي بنوا أبحاثهم على تصوّر مسبق، فركّزوا فيها على التوجّه الديني والثقافي للفكر الإصلاحي بدرجة أولى ثمّ على خوض المصلحين للتجربة السياسية بدرجة

أقل على حساب التوجّه الاجتماعي والاقتصادي الذي خصّصت له جمعية العلماء وأقلامها جزء مهمّاً من نضالها، وهو ما تشهد عليه صفحات جرائدها المختلفة، وهذه دعوة عامّة لهم للانتفات إلى هذا الجانب ونفض الغبار عن إرث جمعية العلماء المسلمين وإسهاماتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

الهوامش

- ¹ : جريدة الشّهاب، مج 1، السّنة 1 (1344 هـ / 1925 - 1926 م) .
- ² : المنتقد: جريدة أسبوعية تهدف للإصلاح الديني، صدر العدد الأول منها في 02 جوان 1925 بقسنطينة، ظهر منها 18 عددا وكان العدد 19 جاهزا غير أنّه حُجز ومنعت الجريدة من الظهور، أسّست الجريدة من طرف جماعة من الشّبان المسلمين، كان مديرها الإداري أحمد بوشمال والمتصرّف عمّور ابن أحمد ومحزّروها عدّة، على رأسهم الشّيخ عبد الحميد بن باديس والمولود بن الصّدّيق والطّيب العقبي ومحمّد الهادي السّنوسي وأبو اليقظان ومبارك ابن محمّد الميلي وغيرهم، وقد لخصّت الجريدة خطّها في أنّه "جريدة مستقلة وطنية تعمل لسعادة الشّعب الجزائري بمعاونة فرنسا الديمقراطية". ينظر: زهير= إحدّان: بيبولوجرافيا الصّحافة الجزائرية، ج1 (الصّحافة الإسلاميّة الجزائريّة من بدايتها إلى 1930)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 38 .
- ³ : جريدة المنتقد: ع18، قسنطينة، 29 أكتوبر 1925 م، ص 01 .
- ⁴ : محمّد ناصر: الصّحف العربيّة الجزائريّة من 1847 إلى 1939، الشركة الوطنية للنشر والتّوزيع، الجزائر، 1980، ص58.
- ⁵ : تركي رابع عمامرة: "مجلة الشّهاب للشّيخ عبد الحميد بن باديس لسان الإسلام والعروبة والوطنية في الجزائر 1925-1939 ودورها في نهضة الجزائر الحديثة"، مجلة الذاكرة، ع5، مجلة الدّراسات التاريخيّة للمقاومة والثّورة الجزائريّة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، أوت 1998، ص89.
- ⁶ : زهير إحدّان: المرجع السّابق، ص 39 .
- ⁷ : جريدة الشّهاب: ع1، مج1، قسنطينة، نوفمبر 1925.
- ⁸ : مجلة الشّهاب: ج1، ع7، قسنطينة، فيفري 1931، ص01.
- ⁹ : ذهبت الكثير من الدّراسات إلى أنّ الكلمات الأولى هي شعار الثّورة الفرنسيّة، وأضاف لها الشّيخ ابن باديس كلمة السّلام، وربّما يرجع ذلك إلى أنّ الشّيخ أراد من خلال هذه المبادئ الثلاث أن يذكّر السّلطات الاستعماريّة مرارا وتكرارا في كلّ عدد كانت تصدره المجلة بشعارات ثورتها وبالتالي دعوة غير صريحة لتطبيقها كذلك في الجزائر وإضافته للمبدأ الرّابع ربّما هو إشارة لها إلى أنّ العمل على ترسيخ الحرية والعدل والمساواة ستكون حتما نتيجة تحقيق السّلام، لكن عندما يئست الشّهاب من المستعمر سناحظ

حذف الكلمات الأربع من الغلاف ابتداء من أفريل 1935 ، ورغم ذلك كلّه إلا أنّ هاته الشعارات قبل أن تكون من مبادئ الثورة الفرنسيّة فهي من أسس الدين الإسلامي التي حثّ عليها في الكثير من المواضيع في القرآن الكريم أو في السنّة النبويّة.

¹⁰ : رابح تركي عمامرة : الذّاكرة ، المرجع السابق، ص 89 – 90.

¹¹ : دفع صعود الجبهة الشّعبيّة للسلطة (تكتّل أحزاب اليسار) في ماي 1936 برئاسة ليون بلوم Léon Blum) اتّجاهات الحركات الوطنيّة إلى التكتّل وتشكيل تحالف لتحقيق الأهداف السياسيّة خاصّة بعد الإصلاحات السياسيّة التي قدّمها السلطة الجديدة ، ومن ثمّ جاءت فكرة عقد مؤتمر إسلامي، حيث دعا الشيخ عبد الحميد بن باديس زعيم فيدرالية المنتخبين المسلمين الدكتور ابن جلول لضرورة الاجتماع، وهو ما كان فعلا في شهر جوان 1936 بقاعة الماجستيك (الأطلس حاليا) بباب الواد بالجزائر العاصمة، إضافة إلى مشاركة الحزب الشيوعي ومندوب عن الجبهة الشّعبيّة الفرنسيّة ، وفيه توصل المجتمعون إلى بلورة عدّة مطالب منها : إلغاء كافّة القوانين الاستثنائيّة، ومنح الجنسيّة للجزائريين مع الاحتفاظ بشخصيّتهم الإسلاميّة، وكذا الاعتراف باللغة العربيّة كلغة رسميّة، والتمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي، وتعتبر مساهمة الحركة الإصلاحيّة ممثّلة في جمعية العلماء في اشغال المؤتمر الإسلامي إحدى مظاهر مشاركتها في الحياة السياسيّة في الجزائر. ينظر : عبد الوهاب بن خليف : تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط01، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص ص 141-144.

¹² : تركي رابح عمامرة : الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط05،

وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001، ص 263

¹³ : مجلة الشّهاب : ج 1 ، مج 13 ، ص 01 .

¹⁴ : مفدي زكرياء : تاريخ الصحّافة العربيّة في الجزائر، تحقيق أحمد حمدي، مؤسّسة مفدي زكرياء،

الجزائر، 2003 ، ص 88 .

¹⁵ : زهير إحدادن: المرجع السابق ، ص 39 .

¹⁶ : مجلة الشّهاب : ج 1 ، مج 7 ، قسنطينة، فيفري 1931 ، ص 49.

¹⁷ : محمّد ناصر: المرجع السابق ، ص 59 .

¹⁸ : مجلة الشّهاب : ج 10 ، مج 8 ، قسنطينة، أكتوبر 1932 ، ص 531.

¹⁹ : أحمد الخطيب : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1985 ص 112.

²⁰ : عواطف عبد الرّحمان: الصحّافة العربيّة في الجزائر(دراسة تحليليّة لصحّافة الثّورة الجزائريّة

1954 – 1962)، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1985 ، ص 37.

²¹ : سيّد قطب: العدالة الاجتماعيّة في الإسلام، ط13، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص26.

- ²² : فاضل زكي محمد: "نظرية العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي العربي الإسلامي"، مجلة الأقطام، ع01، العراق، 01 جانفي 1964، ص15.
- ²³ : جريدة الشهاب : ع4 ، قسنطينة، 03 ديسمبر 1925 ، ص 68.
- ²⁴ : نفسه.
- role de l'islame dans les rapports entre la communauté maghrébin et la société "H.Le Masne :
revue le Supplément (revue d'éthique et de théologie morale) ,n 156,organe de "française
 recherche pluridisciplinaire et internationale ,paris, avril 1986,p58.
- ²⁶ : عبد الحميد بن باديس : " حفظ الأموال باحترام الملكية"، مجلة الشهاب ، ج8، م6، قسنطينة،
 سبتمبر 1930 ، ص 462.
- ²⁷ : سيد قطب: المرجع السابق، ص28.
- ²⁸ : مجلة الشهاب : ج11 ، م10 ، قسنطينة، أكتوبر 1934، ص 30.
- ²⁹ : عبد الكريم بو الصّفاص : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية
 الجزائرية 1931 – 1945 ، ط1 ، دار البعث، الجزائر، 1981، ص 117.
- ³⁰ : صالح عوض : معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، ج1، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989 ،
 ص 265.
- ³¹ : أندري ديرليك: عبد الحميد بن باديس مفكر الاصلاح وزعيم القومية، ترجمة، مازن مطبقاني، عالم
 الأفكار، الجزائر، 2013، ص248.
- ³² : مجلة الشهاب: ج7، م8، قسنطينة، يوليو 1932 ، ص 346.
- ³³ : مجلة الشهاب: ج2، م11، قسنطينة، ماي 1935، ص82.
- ³⁴ : مجلة الشهاب: ج5، م6، جوان 1930، ص 310-311.
- ³⁵ : الشهاب: ج4، م6، قسنطينة، جانفي 1930، ص 13.
- ³⁶ : مجلة الشهاب : ج11 ، م10 ، المصدر السابق، ص 70.
- ³⁷ : أحمد الخطيب : المرجع السابق ، ص 223.
- ³⁸ : جريدة الشهاب : ع4 ، المصدر السابق ، ص 71.
- ³⁹ : مجلة الشهاب : ج8 ، م8، قسنطينة، أوت 1932 ، ص 430.
- ⁴⁰ : مجلة الشهاب : ج2، م9، قسنطينة، فيفري 1933، ص 98.
- ⁴¹ : مارسيل أجريتو: الوطن الجزائري ، تر. عبد الله لولو، الدار القومية ، القاهرة ، ص 40.
- ⁴² : نفسه ، ص 71 .
- ⁴³ : زهير إحدادن: المرجع السابق ، ص 38.
- ⁴⁴ : جريدة الشهاب : ع04، المصدر السابق ، ص 71.
- ⁴⁵ : محمد المليي : ابن باديس وعروبة الجزائر ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2012 ، ص 29.

- ⁴⁶ : صالح عوض : المرجع السابق ، ص 214 – 215.
- ⁴⁷ : جريدة الشَّهاب : ع4، المصدر السابق ، ص 71.
- ⁴⁸ : محمَّد طَهَّاري : الحركة الإصلاحية في الفكر الإسلامي المعاصر (الشيخ عبد الحميد بن باديس)، ج3، دار الأُمة ، الجزائر، ص06.
- ⁴⁹ : جريدة الشَّهاب : ع4 ، المصدر السابق ، ص 71.
- ⁵⁰ : كاتب فرنسيّ مشهور بكتاباتة في السياسة الجزائريّة وقد كلف بوضع تقرير من طرف لجنة الدفاع عن حقوق الانسان بهدف الاطّلاع على أحوال مسلمي الجزائر. ينظر : عبد الكريم بو الصفصاف : المرجع السابق ، ص 87.
- ⁵¹ : نفسه ، ص 87.
- ⁵² : مالك بن خليف : الفكر السياسي عند العلامة عبد الحميد بن باديس، ط1 ، دار طليطلة ، الجزائر، 2010 ، ص 53.
- ⁵³ : جريدة الشَّهاب : ع4، المصدر السابق، ص 71.
- ⁵⁴ : التَّجنيس : "هو الانسلاخ عن الجنسيّة الإسلاميّة والدخول في الجنسيّة الفرنسيّة، بمعنى الاعتراف بفساد الشريعة الإسلامية وعدم الالتزام بأحكامها والاعتراف بصلاحيّة التَّشريع الفرنسي الوضعي والالتزام بأحكامه عليه وعلى ذريته من بعده " ينظر : إبراهيم أبو اليقظان : مختارات من صحف أبي اليقظان 1 جريدة وادي ميزاب 1926 – 1929 ، إعداد و تقديم محمد ناصر، مكتبة الريام، الجزائر، 2003 ، ص 104.
- ⁵⁵ : الإدماج (Assimilation) : سعت سلطات الاحتلال منذ البداية لدمج الجزائر في فرنسا وقد صدر قانون الضم منذ 1848 بعد فرنستها وتنصيرها وإذابة كيائها في الشخصية الفرنسية، لكنّها لم تطبق الإدماج بمعنى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين والأوروبيين في الحقوق والواجبات، وإنما طبقته فقط على المعمرين أما الجزائريين فقد أخضعهم للقوانين الاستثنائية الصارمة .
- ومفهوم الإدماج سياسيا يعني جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها ومن الناحية الإدارية يعني أن تكون الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات كما تتشكل إداريا كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا.
- ينظر : عبد القادر حلوش : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأُمة ، الجزائر، 2010 ، ص 75.
- ⁵⁶ : تركي رابع عمامرة : التَّعليم القومي والشَّخصية الجزائريّة 1931 – 1956 دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ص 101.
- ⁵⁷ : محمَّد الميلي : المرجع السابق، ص 162.
- ⁵⁸ Algérie ,Alem El Afkar ,Alger,2008,p47'association des Oulémas d' L:: Jacques Carret
- ⁵⁹ : محمَّد الميلي : المرجع السابق، ص 25.

- ⁶⁰ : مجلة الشهاب، ج 1، م 15، قسنطينة، فيفري 1939، ص 44- 45.
- ⁶¹ : نفسه، ص 46.
- ⁶² Ali Merad : Le reformisme musulman en Algérie de 1925 – 1940(essai d histoire religieuse et: social) , les editions El Hikma , Alger , 2010, p 262.
- ⁶³ Ibid ,p 262. :
- ⁶⁴ : أحمد الخطيب : المرجع السابق، ص 225.
- ⁶⁵ : سيد قطب: المرجع السابق، ص 28.
- ⁶⁶ : أحمد الخطيب : المرجع السابق، ص 262 – 263.
- ⁶⁷ : نفسه، ص 264.
- ⁶⁸ : جريدة الشَّهاب : ع1، مج 1، المصدر السَّابق، ص 01.
- ⁶⁹ : مجلة الشَّهاب : ج 1، مج 7، قسنطينة، فيفري 1931، ص 01.
- ⁷⁰ : ذهبت الكثير من الدَّراسات إلى أنّ الكلمات الأولى هي شعار التَّورة الفرنسيَّة ، وأضاف لها الشيخ ابن باديس كلمة السَّلام ، وربَّما يرجع ذلك إلى أنّ الشيخ أراد من خلال هذه المبادئ الثلاث أن يذكر السُّلطات الاستعمارية مرارا و تكرارا في كلِّ عدد كانت تصدره المجلَّة بشعارات ثورتها وبالتالي دعوة غير صريحة لتطبيقها كذلك في الجزائر وإضافته للمبدأ الزَّابع ربَّما هو إشارة لها إلى أنّ العمل على ترسيخ الحريَّة والعدل والمساواة ستكون حتما نتيجة تحقيق السَّلام، لكن عندما يئست الشَّهاب من المستعمر سنلاحظ حذف الكلمات الأربع من الغلاف ابتداء من أفريل 1935 ، ورغم ذلك كلَّه إلَّا أنّ هذه الشَّعارات قبل أن تكون من مبادئ الثورة الفرنسيَّة فهي من أسس الدين الإسلامي التي حتَّ عليها في الكثير من المواضيع في القرآن الكريم أو في السنَّة النَّبويَّة.
- ⁷¹ : رابع تركي عمامرة : الدَّاكورة ، المرجع السَّابق ، ص 89 – 90.
- ⁷² : مجلة الشَّهاب، ج 1، م 12، قسنطينة، أفريل 1936، ص 03.
- ⁷³ : جريدة الشَّهاب: ع26، قسنطينة، 13 ماي 1926، ص 23.
- ⁷⁴ : جريدة الشَّهاب : ع74، قسنطينة، 09 ديسمبر 1926، ص 627.
- ⁷⁵ : عدَّة بن داهة : المرجع السَّابق ، ص 287 – 289 .
- ⁷⁶ : مجلة الشَّهاب : ج 8، م 8، قسنطينة، أوت 1932، ص 429 – 430.
- ⁷⁷ : نفسه، ص 432.
- ⁷⁸ : مجلة الشَّهاب : ج 8، م 8 المصدر السابق، ص 432.
- ⁷⁹ : نفسه، ص 431.
- ⁸⁰ : هي عبارة عن 25% من أصل الزَّائب يتقاضاها الموظَّف الأوربي زيادة على الموظَّف الجزائري، ينظر:
- مجلة الشَّهاب: ج 10، م 12، قسنطينة، جانفي 1937، ص 448.
- ⁸¹ : مجلة الشَّهاب، ج 11، م 8، قسنطينة، نوفمبر 1932 ص 586-587.

- 82 : مجلة الشهاب، ج12، م8، قسنطينة، ديسمبر1932، ص ص 642-645.
- 83 : مجلة الشهاب، ج6، م11، قسنطينة، سبتمبر1935، ص376.
- 84 : نفسه، ص ص 377-381.
- 85 : مجلة الشهاب، ج1، م11، قسنطينة، أبريل1935، ص566.
- 86 : نفسه، ص567.
- 87 : نوع من أنواع التمور.
- 88 : نفسه، ص 567-569.
- 89 : "أداء الترتيب"، مجلة المغرب، السنة 5، عدد جانفي، فيفري 1937، ص09.
- 90 : "A2,N37,05Septembre1936,p04.", 'l'Echo de la presse musulmane" Dans la presse arabe":
- 91 : مجلة الشهاب، ج7، م13، قسنطينة، سبتمبر1937، ص326.
- 92 : نفسه، ص324.
- 93 : نفسه، ص ص 326-329.
- 94 : مجلة الشهاب: ج4، م7، قسنطينة، ماي 1931، ص314-315.
- 95 : مجلة الشهاب، ج3، م15، قسنطينة، مارس 1939، ص72-73.
- 96 : مالك بن خليف: المرجع السابق، ص396.
- 97 : مجلة الشهاب، ج12، م8، قسنطينة، ديسمبر1932، ص626.
- 98 : مجلة الشهاب: ج2، م11، المصدر السابق، ص196.
- 99 : مالك بن خليف: المرجع السابق، ص 370-371.
- 100 : سيّد بن حسين العقّاني: زهرة البساتين من مواقف العلماء والربّانيين، ج5، دارالعقّاني، القاهرة، 2009، ص342.